المتكلمون في الرجال

في

القرن الأول الهجري

للدكتور / أيمن مهدي

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الآداب – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

ملخص البحث

من المعلوم أن معرفة أسماء العلماء الذين تكلَّموا في الرجال جرحًا وتعديلًا، له أهمية كبرى لدى طالب الحديث، خاصةً وأن العلماء حينما يؤرِّخون لظهور علم الجرح والتعديل فإنهم يذكرون أن القرآن الكريم والسنة المطهرة وضعا أركان هذا العلم، وأن الصحابة الكرام قد قاموا بالجرح والتعديل، ثم لا يذكرون في هذا الباب إلا مثالًا أو مثالين، ولم أرَ من حاول حصر المتكلمين في الرجال في القرن الأول مع الاستدلال على ذلك، فأحببتُ أن أقوم بهذ الحصر على قدر طاقتي ومعرفتي.

وقد حاولتُ حصر جميع من تكلَّم في الرجال جرحً وتعديلًا في هذا العصر مع ذكر أقوالهم في هذا الباب، وقد رتَّبتُ النقاد بحسب تاريخ وفاتهم.

وقد تبيَّن لي أنه لا يوجد كتاب جامع لعلماء الجرح والتعديل، خاصةً في القرن الأول والذي ظهرت فيه بدايات هذا العلم فحاولتُ جمعهم في هذا البحث.

Research Summary

It is known that the knowledge of the names of the scholars who spoke in men is a wound and an amendment. It is of great importance to the student of the hadeeth, especially as the scholars when they date the appearance of the flag of wound and modification, they mention that the Holy Quran and the Sunnah have set the pillars of this science and that the honorable companions have done the wound and the amendment. They do not mention in this chapter only one example or two examples. I did not see who tried to limit the speakers in the men in the first century with this inference, so I loved to do this as much as my energy and knowledge.

I have tried to enumerate all of the spoke men in the wound and alteration of this age with their sayings in this section, the critics have arranged according to the date of their death.

It has been shown to me that there is no scholarly book for the scholars of the wound and modification, especially in the first century, in which the beginnings of this science appeared, so I tried to collect them in this research.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خالق الإنسان، مبدع الأكوان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، أوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، والذين تبعوهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد

تعهَّد الله عزَّ وجلَّ بحفظ القرآن والسنة، فقيَّض للسنة المطهَّرة رجالاً أُمَناءً، وعباقرة أفذاذاً، حفظوها في الصدور، ودوَّنوها في السطور، وتعرَّفوا على رواة الحديث، وكشفوا أحوالهم، وغربلوا مروياتهم، وميَّزوا الحق من الباطل، والغثَّ من السمين، ولقد تميَّز منهجهم في نقد الحديث: بالعناية التامة بالسند والمتن، ووضعوا لذلك ضوابط وقواعد، من أهمها: قواعدهم في الجرح والتعديل.

أهمية الموضوع

من المعلوم أن معرفة أسماء العلماء الذين تكلَّموا في الرجال جرحًا وتعديلًا، له أهمية كبرى لدى طالب الحديث، خاصةً وأن العلماء حينما يؤرِّخون لظهور علم الجرح والتعديل فإنهم يذكرون أن القرآن الكريم والسنة المطهرة وضعا أركان هذا العلم، وأن الصحابة الكرام قد قاموا بالجرح والتعديل، ثم لا يذكرون في هذا الباب إلا مثالًا أو مثالين، ولم أرَ من حاول حصر المتكلمين في الرجال في القرن الأول مع الاستدلال على ذلك، فأحببتُ أن أقوم بهذ الحصر على قدر طاقتي ومعرفتي.

وقد قمتُ بجمع أسماء النقاد الذين تكلَّموا في الرجال جرحًا وتعديلًا، فتبيَّن لي أن عدد النقَّاد الذين تكلَّموا في الرجال في القرن الأول والذي ينتهي بنهاية المائة الأولى من الهجرة، والذي عاش فيه الصحابة وكبار التابعين أربعةٌ وثلاثون ناقدًا، ثمانيةٌ وعشرون من الصحابة، وستةٌ من كبار التابعين، جميعهم ليسوا من المكثرين في هذا الأمر؛ لأن القرن الأول الذي عاش فيه الصحابة والتابعون هو أفضل القرون وأشرفها، وأن الكذب فيه لم يكن موجودًا، وإنما وقع البعض في الخطأ نتيجة سوء الفهم، أو النسيان، أو الوهم، ولم يتعمَّد أحدٌ منهم الكذب.

وقد حاولتُ حصر جميع من تكلَّم في الرجال جرحً وتعديلًا في هذا العصر مع ذكر أقوالهم في هذا الباب، وقد رتَّبتُ النقاد بحسب تاريخ وفاتهم.

ومن اللافت للنظر أن ظهور النقد في هذا العصر يدل بوضوح على أن الجرح والتعديل ظهر مبكِّرًا جدًّا منذ عصر كبار الصحابة، مما يثبت عناية المسلمين بالسنة المطهرة، واهتمامهم بتنقيتها مما عساه يعلق بها من الأوهام، أو الأخطاء، مما يجعل المسلم يزداد ثقةً بالسنة المطهرة.

قال الحافظ العراقي: الكلام فيه جرحًا وتعديلًا متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثيرٍ من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجُوِّز ذلك صونًا للشريعة، ونفيًا للخطأ والكذب عنها[1].

وقد تبيَّن لي أنه لا يوجد كتاب جامع لعلماء الجرح والتعديل، خاصةً في القرن الأول والذي ظهرت فيه بدايات هذا العلم فحاولتُ جمعهم في هذا البحث.

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح صـ: ٤٤٠.

ولقد اشتمل هذا البحث على: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

ثم ذكرتُ أهم المصادر والمراجع التي استعنتُ بها في هذا البحث.

ثم وضعتُ فهرسًا عامًّا للبحث.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وجميع المسلمين، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يغفر لي ما وقع مني من خطأٍ أو تقصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول: الجرح والتعديل

تعريف الجرح والتعديل

الجرح والتعديل: علمٌ يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ[١] لقبول روايتهم أو ردِّها.

قال ابن الأثير: الجرح وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به، والتعديل وصفٌ متى التحق بهما اعتُبر قولهما وأُخذ به[٢].

مشروعية الجرح والتعديل:

وقد دلَّت قواعد الشريعة على جواز الجرح والتعديل بل وجوبه للحاجة والضرورة إليه، والأدلة المؤيّدة لذلك كثيرة من القرآن والسنة وعمل السلف الصالح وأقوالهم: قال تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)**[٣].

وقال تعالى: **(وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ)**[٤].

فإن كانت العدالة مطلوبة في الشهادة، ولا تُقْبَلُ الشهادة إلا عند تحقُّقها، كان طلبها في مجال الرواية أولى.

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ٥٨٢/١.

(٢) جامع الأصول لابن الأثير ٧٠/١.

(٣) سورة الحجرات الآية رقم: ٦.

(٤) سورة الطلاق الآية: ٢.

وقال النبي ﷺ في خالد بن الوليد ﷺ: **(نِعْمَ عَبْدُ اللهِ وَأَخُو الْعَشِيرَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَسَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ سَلَّهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ)**[(١)].

وحينما جاءت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها إلى النبي ﷺ تستشيره فيمن تتزوج وقالت له: إِنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي فقال لها: **(أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ[(٢)]، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ)**[(٣)].

وهناك رواياتٌ كثيرة في هذا المعنى وكلها تدُلُّ دلالةً واضحة على أن ذِكْر عيوب الرجل على سبيل النصيحة وللحاجة والمصلحة ليس بغِيبة، ولو كان هذا غِيبة ما ذكرها رسول الله ﷺ وهو أعفُّ الناس لسانًا، وأطهرهم قلبًا، وأصدقهم حديثًا.

وقد أجمع العلماء على أن الخوض في أعراض رواة الحديث بما يُوجِب تعديلهم أو تجريحهم لا يُعَدُّ من قَبيل الغِيبة المُحَرَّمة، بل من قَبيل النصيحة المشروعة، صونًا للشريعة.

ولذلك قال العلماء: جرح رواة الحديث فرض كفاية، ينبغي أداؤه على من علِمه، ويحرُم عليه أن يكتمه، وهذا ما فهمه علماء السلف.

(١) أحمد في مسنده ١٨٤/١، وقال الهيثمي: رجاله ثقات. مجمع الزوائد ٣٤٨/٩.

(٢) أي ضرَّاب للنساء، كما صرَّح به في رواية مسلم ١١١٩/٢، وقيل معناه: كثير الأسفار.

(٣) مسلم كتاب الطلاق باب المطلَّقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٤/٢.

قال يحيى بن سعيد: سألتُ شعبة والسفيانين ومالك عن الرجل يُتَّهم في الحديث أو لا يحفظه قالوا: بيِّن أمره للناس[١].

وسمع أحدهم الإمام أحمد بن حنبل وهو يُضَعِّف بعض الرواة فقال له: يا شيخ لا تغتاب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة وليس بغِيبة[٢].

وغاية هذا العلم: بيان حال الراوي؛ لئلا يخفى أمره على من لا يعرفه فيظنه عدلًا فيحتجُّ بروايته، ويُدْخِل في الشريعة ما ليس منها، فسلامة الشريعة متوقِّفة على سلامة المصدر الثاني للتشريع وهو: السنة النبوية المطهرة.

قال الإمام النووي: اعلم أن جرح الرواة جائزٌ، بل واجبٌ بالاتفاق؛ للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغِيبة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك[٣].

نشأة الجرح والتعديل وأهميته:

نشأ الكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا في زمن الصحابة رضوان الله عليهم، إلا أنه كان قليلًا لقلَّة بواعثه؛ ولأن أكثر الرواة صحابة، والصحابة كلهم عدول، والرواة من التابعين أكثرهم ثقات فلا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد من التابعين.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣/٢، والتعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ٢٨٢/١.

(٢) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢٤٨/١.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١٢٤/١.

ويُعَدُّ علم الجرح والتعديل من أهمِّ علوم الحديث بل من أهمِّ العلوم قاطبة، وأعظمها شأنًا، وأبعدها أثرًا، إذ به يتميَّز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود.

وهو علم ميزان رجال الرواية، به تُعْرَف قيمة الراوي فتثقل كفته ويُقبل حديثه، أو تخف به كفته فتُرفض أحاديثه وتُردُّ رواياته.

ولذلك اعتنى به علماء الحديث كل العناية، وبذلوا فيه أقصى جهدٍ، تصنيفًا وتطبيقًا، وانعقد إجماع العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه لشدة الحاجة إليه.

وهو علمٌ صعبٌ عسيرٌ، ومزلقٌ جِدُّ خطير، ولا يكمُل للكلام فيه إلا القليل من العلماء، ولهذا قلّ عدد النُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرواة جرحًا وتعديلا نظرًا لخطورة أمره، ووعورته، وصعوبة الشروط التي اشترطها العلماء في المعدِّلين والمجرِّحين.

الفصل الثاني: المتكلمون في الرجال من الصحابة في القرن الأول الهجري

تتبَّعت أسماء الصحابة الذين تكلَّموا في الرجال جرحًا وتعديلًا، فبلغ عددهم: ثمانيةً وعشرين صحابيًّا، وإنما قلَّ الكلام في الرجال في عهد الصحابة لأنهم كلهم عدول، والكذب عنهم منتفٍ، ولم تكن الفتن قد ظهرت بعد، وإنما كان هذفهم من الكلام هو: التثبُّت من الرواة؛ خشية أن يقع أحدٌ منهم في الوهم أو النسيان، أما الكذب فلا، وسأذكر ترجمتهم على وجه الاختصار، ثم أذكر بعض ما وقفتُ عليه من أقوالهم في الجرح والتعديل، مرتِّبًا لهم في الذكر حسب تاريخ الوفاة.

١- أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ (توفي ١٣ هـ)

هو الصحابي الجليل أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان التيمي أوَّل الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ووزير النبي ﷺ وصاحبه، ورفيقه عند هجرته إلى المدينة، وأحبُّ الرجال إليه، وأفضل البشر بعد الأنبياء والمرسلين، توفي في السنة الثالثة عشرة من الهجرة، وكان عمره ثلاثًا وستين سنة[١].

أقواله في الجرح والتعديل

قال الحافظ الذهبي: كان أبو بكر الصديق ﷺ أول من فتَّش عن الرجال، واحتاط في أمر قبول الأخبار[٢]، وقال: فرأس الصادقين في الأمة الصِدِّيق، وإليه المنتهى في التحرّي في القول، وفي القبول[٣].

قَالَ قُبَيْصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. فَقَالَ لها أبو بكر: مالكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ نَبِيَّ اللَّهِ

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ٣/٣١٠، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٤/١٤٤، وتاريخ الخلفاء للسيوطي صـ: ٢٦.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٥.

ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ﷺ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ﷺ(١).

قال الطحاوي: أَفَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمْ يَكْتَفِ بِشَهَادَةِ الْمُغِيرَةِ عِنْدَهُ بِمَا شَهِدَ بِهِ مَعَ عَدَالَتِهِ عِنْدَهُ، حَتَّى طَلَبَ مِنْهُ شَهَادَةَ غَيْرِهِ مَعَهُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ طَلَبًا لِلِاحْتِيَاطِ فِيمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِشْفَاقًا مِنْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِيهِ(٢). فأبو بكر ﷺ أراد أن يعطي الصحابة – وخاصةً صغارهم– درسًا في التثبُّت والتحرّي في قبول الأخبار وروايتها، ولم يكن قصده: سد باب الرواية، ألا تراه لمَّا نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقةٍ آخر، ولم يقل حسبنا كتاب الله كما يقول الخوارج، ومنكري السنة.

٢- شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَة (توفي ١٨ هـ)

هو الصحابي الجليل: شُرَحبيل بن حسَنة، نسبةً إلى أمه ،أسلم قديمًا بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وكان يتميَّز بالشجاعة والإقدام، قام بقتال الروم في أرض الشام في عدة مواقع، ولم يزل واليًا

(١) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الفرائض باب ميراث الجدة ٧٣٢/٣، وأبو داود في سننه كتاب الفرائض باب في الجدة ٥٢١/٤، ، والترمذي في سننه أبواب الفرائض باب ما جاء في ميراث الجدة ٤٩٠/٣ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه أبواب الفرائض باب في ميراث الجدة ٢٦/٤ رقم: ٢٧٢٣، وأحمد في مسنده ٤٩٣/٢٩، وصححه ابن حجر في التلخيص الحبير ٨٢/٣.

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي ٣١٤/١٥.

عَلَى بعض نواحي الشام لعمر ﷺ إِلَى أن توفي سنة ثمان عشرة، وله سبعٌ وستون سنة[١].

أقواله في الجرح والتعديل

لم تُنقل عن شرحبيل بن حسنة أقوال في هذا الباب إلا مارواه: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ قَالَ: وَقَعَ الطَّاعُونُ بِالشَّامِ فَخَطَبَنَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رِجْسٌ فَفِرُّوا مِنْهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشِّعَابِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ شُرَحْبِيلَ ابْنَ حَسَنَةَ ﷺ فَقَالَ: كَذَبَ عَمْرٌو، صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَمْرٌو أَضَلُّ مِنْ جَمَلِ أَهْلِهِ، وَلَكِنَّهُ رَحْمَةُ رَبِّكُمْ، وَدَعْوَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَوَفَاةُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ[٢]. ومعنى قوله: كذب عمرو أي: أخطأ فيما قال.

قال ابن حبان: وَأهل الْحجاز يسمون الْخَطَأ كذبا[٣].

وقال ابن الأثير: أَيْ أخْطَأ. سَمَّاه كَذِبا، لِأَنَّهُ يُشْبِهُه فِي كَوْنِهِ ضِدّ الصَّواب، كَمَا أَنَّ الكَذِب ضِد الصِّدق وَإِن افْتَرقا مِنْ حَيْثُ النِّيَّة والقَصْد؛ لِأَنَّ الكاذِب يَعْلم أَنَّ مَا يَقُولُهُ كَذِب، والمُخْطِىء لاَ يَعلَم، وَقَدِ اسْتَعملت العرَب الكَذب فِي مَوْضع الْخَطَأ[٤].

وقال ابن تيمية: إِنَّ الْكَذِبَ كَانُوا يُطْلِقُونَهُ بِإِزَاءِ الْخَطَأ[٥]. **وقال ابن حجر:** وَمَعْنَى قَوْلِهِ كَذَبَ أَيْ أَخْطَأَ وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ يُطْلِقُونَ الْكَذِبَ عَلَى مَا

---

(١) راجع ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٦٩٨/٢، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ٦١٩/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١٨٠/١.

(٢) أخرجه: الحاكم في المستدرك ٣١١/٣ وسكت عنه الذهبي في التلخيص، والطبراني في المعجم الكبير ٣٠٥/٧، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ١٤٦٦/٣، وأحمد في مسنده ٢٨٧/٢٩، وليس فيه قول شرحبيل: كذب عمرو. وإسناده صحيح.

(٣) الثقات ١١٤/٦ رقم: ٦٩٥٧.

(٤) النهاية في غريب الحديث ١٥٩/٤.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٦٠/٣٢.

هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ[١]. فهو يردُّ على عمرو قوله لأنه يصادم الحديث الذي سمعه من النبي ﷺ، ولا شكَّ أن هذا جرح وانتقادٌ منه لعمرو، سواءً أخذنا كلمة الكذب على ظاهرها وهو غير مراد، أو قلنا – وهو الصواب– إن المراد بالكذب هنا هو: الخطأ، والكذب بالمعنى الأول يُخِلُّ بالعدالة، وبالمعنى الثاني يُخِلُّ بالضبط.

٣- عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ (توفي ٢٣هـ)

هو الصحابي الجليل، أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب، المُلقب بالفاروق، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وثاني الخلفاء الراشدين، ومضرب الأمثلة في الزهد والعدل، توفي سنة ثلاثٍ وعشرين، وهو ابن ثلاثٍ وستين سنة[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

كان عمر بن الخطاب يتثبَّت في قبول الأخبار والمرويَّات عن النبي أشدَّ التثبَّت، وقد عدَّه العلماء فيمن جرَّح وعدَّل، قال الحافظ الذهبي: هو الذي سنَّ للمحدثين التثبُّت في النقل، وربما كان يتوقَّف في خبر الواحد إذا ارتاب[٣].

١- فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى ﷺ كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ

(١) فتح الباري ٢/٤٩٠.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/١٣٧، وسير أعلام النبلاء الخلفاء الراشدون صـ: ٧١، والإصابة في تمييز الصحابة ٤/٤٨٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٦.

ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ)** فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ. أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ﷺ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ، إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ[1]، وعند البخاري في الأدب المفرد: قَالَ أَبُو مُوسَى ﷺ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأَمِينًا عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَثْبِتَ[2]، وفي إحدى الروايات: أَنَّ عُمَرَ ﷺ قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، مَا تَقُولُ؟ أَقَدْ وَجَدْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، قَالَ: عَدْلٌ، قَالَ[3]، ففي قول عمر بن الخطاب عن أبي بن كعب رضي الله عنهما: عدل، قيامٌ بالتعديل.

٢- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ لعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: هَلُمَّ فَأَنْتَ الْعَدْلُ الرِّضَا[4]. وهذا القول تعديلٌ له.

٣- وقال عمر ﷺ عن فاطمة بنت قيس: لا نترك كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة نبيِّنا ﷺ لقول امرأةٍ لا ندري لعلَّها حفظت، أو نسيت[5].

---

(١) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الاستئذان بَاب التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا ٥٤/٨، ومسلم في صحيحه كتاب الآداب باب الاستئذان ١٦٩٤/٣.

(٢) الأدب المفرد صـ: ٣٦٨، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد صـ: ٤١٣.

(٣) مسلم في صحيحه كتاب الآداب باب الاستئذان ١٦٩٦/٣.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك بلفظه كتاب السهو ٣٢٤/١ وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها ١١١٨/٢.

٤- قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ (توفي ٢٣هـ)

هو الصحابي الجليل، والأمير المجاهد: قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر أبو عمرو الأنصاري، البدري ﷺ، شهد بيعة العقبة الثانية، وبدرًا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ثلاثٍ وعشرين بالمدينة، وعاش خمسًا وستين سنة(١).

أقواله في الجرح والتعديل

تقدَّمت وفاة قتادة ﷺ، ولم يُنقل عنه في هذا الباب إلا ما رواه:

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَدْ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ لُحُومَ نُسُكِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي، وَذَلِكَ بَعْدَ الْأَضْحَى بِأَيَّامٍ، قَالَ: فَأَتَتْنِي صَاحِبَتِي بِسَلقٍ قَدْ جَعَلَتْ فِيهِ قَدِيدًا، فَقُلْتُ لَهَا: أَنَّى لَكِ هَذَا الْقَدِيدُ؟ فَقَالَتْ: مِنْ ضَحَايَانَا؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: أَوَلَمْ يَنْهَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَنْ نَأْكُلَهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ؟ قَالَ: فَقَالَتْ: **(إِنَّهُ قَدْ رَخَّصَ لِلنَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ)**، قَالَ: فَلَمْ أُصَدِّقْهَا، حَتَّى بَعَثْتُ إِلَى أَخِي قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيَّ أَنْ كُلْ طَعَامَكَ فَقَدْ صَدَقَتْ **(قَدْ أَرْخَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ)**(٢).

فقول قتادة عن زوجة أبي سعيد الخدري ﷺ: صَدَقَتْ تعديلٌ لها في مجال الرواية.

٥- أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ (توفي ٣٠هـ)

هو الصحابي الجليل: أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ بن قيس سيد القراء، أبو منذر الأنصاري المدني المقرئ البدري ﷺ، شهد العقبة وبدرًا، وجمع القرآن في

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٧٠/٤، وسير أعلام النبلاء ٣٣١/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٣١٧/٥.

(٢) أخرجه: أحمد في مسنده ١٥١/٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الضحايا بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْأَكْلِ مِنْ لُحُومِ الضَّحَايَا وَالْإِطْعَامِ وَالِادِّخَارِ ٤٩١/٩، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ٢٦/٤.

حياة النبي ﷺ، وكان من فقهاء الصحابة، ومن كُتَّاب الوحي، توفي سنة اثنتين وعشرين للهجرة[١].

أقواله في الجرح والتعديل

حَكَى سَمُرَةُ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ سَكْتَتَانِ، سَكْتَةٌ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنَ السُّورَةِ الثَّانِيَةِ، قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فَقَالَ: كَذَبَ سَمُرَةُ، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فَقَالَ: صَدَقَ سَمُرَةُ[٢]، وفي رواية: فَكَتَبَ أُبَيٌّ: أَنْ حَفِظَ سَمُرَةُ[٣].

وهذه شهادة من أُبَيّ لسَمُرَةَ بالحفظ، وهذا ولا شك بابٌ من أبواب التعديل.

٦- أَبُو الدَّرْدَاءِ (توفي ٣٢ هـ)

هو الصحابي الجليل: عويمر بن زيد، أبو الدرداء الأنصاري ﷺ، أسلم ﷺ يوم بدر، وشهد أُحُدًا وما بعدها، أُطْلِق عليه لقب: حكيم الأمة، وقال عنه رسول الله: **(هُوَ حَكِيمُ أُمَّتِي)**[٤]، توفِّي سنة اثنتين وثلاثين[٥].

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٦٨/١، وسير أعلام النبلاء ٣٨٩/١، والإصابة في تمييز الصحابة ١٨٠/١.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٣٨/٣٣ ورجاله ثقات رجال الصحيح.

(٣) الترمذي كِتَاب الصَّلَاةِ بَاب مَا جَاءَ فِي السَّكْتَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ٣٣٥/١ وقال الترمذي: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ٢٥١/١.

(٤) مسند الحارث بن أبي أسامة ٩٢٥/٢، ومسند الشاميين للطبراني ٨٨/٢.

(٥) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٠٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٦٢١/٤.

أقواله في الجرح والتعديل

لَمَّا حَضَرَتِ الوَفَاةُ مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: أَدْخِلُوا عَلَيَّ النَّاسَ فَأُدْخِلُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **(مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا جَعَلَهُ اللهُ فِي الْجَنَّةِ)** وَمَا كُنْتُ أُحَدِّثُكُمُوهُ، إِلَّا عِنْدَ الْمَوْتِ وَالشَّهِيدُ عَلَى ذَلِكَ عُوَيْمِرٌ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَأَتَوْا أَبَا الدَّرْدَاءِ ﷺ، فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي وَمَا كَانَ يُحَدِّثُكُمْ بِهِ إِلَّا عِنْدَ مَوْتِهِ(١)، ولا شكَّ أن تصديقه لمعاذ بن جبل ﷺ تدخل في باب التعديل.

٧- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (توفي ٣٢ هـ)

هو الصحابي الكبير: عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي ﷺ، أحد السابقين الأولين، والنجباء المشهورين، أسلم قديمًا بمكة، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، ومناقبه غزيرة، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ(٢).

أقواله في الجرح والتعديل

مما نُقِل عنه في هذا الباب: مَا حَكَاهُ أَبُو وَائِلٍ قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: مِنَ الشَّامِ، قَالَ: مَنْ لَقِيتَ؟ قَالَ: لَقِيتُ كَعْبًا، قَالَ: ما حدثك؟ قال: حدثني أن السموات تَدُورُ عَلَى مِنْكَبِ مَلَكٍ، قَالَ: أَفَصَدَّقْتَهُ أَوْ كَذَّبْتَهُ؟ قَالَ: مَا صَدَّقْتُهُ وَلَا كَذَّبْتُهُ، قَالَ: لَوَدِدْتُ أَنَّكَ افْتَدَيْتَ مِنْ رِحْلَتِكَ إِلَيْهِ بِرَاحِلَتِكَ وَرَحْلِهَا، كَذَبَ كَعْبٌ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: **(إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ**

(١) أحمد في مسنده ٥٣٢/٤٥ وقال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا صالح لم يسمع من معاذ بن جبل. مجمع الزوائد ١٦/١.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٨١/٣، وسير أعلام النبلاء ١/ ٤٦١، والإصابة في تمييز الصحابة ١٩٨/٤.

وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زَالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)[1]، والمقصود بالكذب: الخطأ، ولا شكَّ أن هذا داخلٌ في أبواب الجرح.

٨- عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ (توفي ٣٤هـ)

هو الصحابي الجليل: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري، كان من السابقين إلى الإسلام، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان من سادات الصحابة، مات سنة: أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة[2].

أقواله في الجرح والتعديل

١- عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمَخْدَجِيَّ، سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُدْعَى أَبَا مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: إِنَّ الْوِتْرَ وَاجِبٌ، قَالَ الْمَخْدَجِيُّ: فَرُحْتُ إِلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **(خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ ... الحديث)**[3]. ومعنى قوله: كذب أي: أخطأ.

---

(١) سورة فاطر جزء من الآية رقم: ٤١، وهذا الأثر أخرجه: ابن منده في كتاب التوحيد ١٨٧/١، وقال ابن كثير: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى كَعْبٍ وَإِلَى ابْنِ مسعود ﷺ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٩٥/٦، وقال الزيلعي: وَهَذَا سَنَد صَحِيح. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ١٥٧/٣.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٥٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٥/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٠٥/٣ رقم: ٤٥١٥.

(٣) أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب فيمن لم يوتر ٦٢/٢، وأحمد في مسنده ٣٦٦/٣٧، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته ٦١٧/١.

١- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: صَدَقَ أَبُو الدَّرْدَاءِ[١]. ففي تصديقه لأبي الدرداء تعديلٌ له، وموافقةٌ له على ما رواه.

٢- قال عبادة بن الصامت ﷺ: من الناس من أوتي علمًا ولم يؤت حلمًا، ومنهم من أوتي حلمًا ولم يؤت علمًا، ومنهم من أوتي علمًا وحلمًا، وإن شداد بْن أوس من الذين أوتوا العلم والحلم[٢]، وفي هذا تعديلٌ وثناءٌ ومدحٌ لشداد بن أوس ﷺ.

٩- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب (توفي ٤٠ هـ)

هو الصحابي الجليل: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القُرشي، ابن عم النبي ﷺ وصهره، وأحد أهل بيته ﷺ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد كتاب الوحي، وأحد الستة أصحاب الشورى، ورابع الخلفاء الراشدين، كان من العلماء المفتين، والقضاة المُقَدَّمين، ومناقبة كثيرة، استشهد سنة أربعين[٣].

أقواله في الجرح والتعديل

قال الإمام الذهبي: كان علي ﷺ إمامًا عالمًا متحريًا في الأخذ بحيث أنه كان يستحلف من يحدثه بالحديث[٤]، ومما ورد عنه في هذا الباب:

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٢/٢٦٠.

(٢) الترمذي أبواب العلم بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَهَابِ العِلْمِ ٤/٣٢٩ وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، والحاكم في المستدرك ١/١٧٩ وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) راجع ترجمته في: أسد العابة في معرفة الصحابة ٤/٨٧، وسير أعلام النبلاء الخلفاء الراشدون صـ: ٢٢٥، والإصابة في تمييز الصحابة ٤/٤٦٤.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/٨.

١- ما ذكره عِكْرِمَةُ، أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قال في حديثٍ بلغه عن ابْنِ عَبَّاسٍ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ[١]، وهذا تعديلٌ له، وتصديقٌ لروايته.

٢- وَقَالَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لِرَجُلٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ، نَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ[٢]، وفي هذا وصفٌ لمن قال فيه ذلك بدخول الوهم عليه، ونسيانه ما كان من الرسول ﷺ في آخر الأمر.

٣- وَقَالَ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِنَفَرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: أَظُنُّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُكُمْ أَنَّهُ كَانَ أَحْدَثَ النَّاسِ عَهْدًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالُوا: أَجَلْ، عَنْ ذَلِكَ جِئْنَا نَسْأَلُكَ. قَالَ: كَذَبَ، أَحْدَثُ النَّاسِ عَهْدًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: قُثَمُ بْنُ الْعَبَّاسِ[٣]، والكذب هنا بمعنى: الخطأ، وهو نوعٌ من التجريح من ناحية الضبط.

١٠- الأَشْعَثُ بنُ قَيْسٍ (توفي ٤٠ هـ)

هو الصحابي الجليل: الأَشْعَثُ بنُ قَيْسٍ الكِنْدِيُّ، أسلم عام الوفود، وشهد اليرموك والقادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند، توفي سنة أربعين[٤].

---

(١) الترمذي في أبواب الحدود بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ ١١١/٣ وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ١٣٨/٢.

(٢) صحيح مسلم كتاب النكاح باب نكاح المتعة ١٠٢٧/٢.

(٣) ابن سعد في طبقاته الكبرى ٢٢٢/٢، وابن عدي في الكامل ١١٩/١، وأحمد في مسنده ١٧٤/٢، والضياء المقدسي في المختارة ١٨٦/٢ رقم: ٥٦٥، وليس فيه عندهما كلمة كذب، وإسناده حسن كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٦٠/٩.

(٤) راجع ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٣٣/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٩/١.

أقواله في الجرح والتعديل

عَنْ ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثْنَاهُ فَقَالَ: صَدَقَ[١]. فتصديقه لابن مسعود تعديلٌ له.

١١- مُجَالِدُ بْنُ مَسْعُود (توفي ٤٠هـ)

هو الصحابي الجليل: مُجَالِد بن مسعود، أبو معبد البصري ﷺ، أسلم بعد الفتح، ووفد على النبيّ ﷺ سنة تسع، قتل يَوْم الجمل، سنة ستٍّ وثلاثين[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِي قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاشِعٌ ﷺ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخِي بَعْدَ الفَتْحِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُكَ بِأَخِي لِتُبَايِعَهُ عَلَى الهِجْرَةِ. قَالَ: **(ذَهَبَ أَهْلُ الهِجْرَةِ بِمَا فِيهَا)** فَقُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُبَايِعُهُ؟ قَالَ: **(أُبَايِعُهُ عَلَى الإِسْلاَمِ، وَالإِيمَانِ، وَالجِهَادِ)** فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ بَعْدُ، وَكَانَ أَكْبَرَهُمَا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ[٣]. فتصديقه لأخيه مجاشع داخلٌ في باب التعديل.

---

(١) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الرهن بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ ١٤٣/٣، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان بَابُ وَعِيدِ مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ فَاجِرَةٍ بِالنَّارِ ١٢٢/١.

(٢) راجع ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٥٩/٤، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٥٨/٥، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٧٢/٥.

(٣) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب المغازي ٢٦/٨، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة بَابُ الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ ١٤٨٧/٣.

١٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلاَم (توفي٤٣هـ)

هو الصحابي الجليل: عبد الله بن سلام، أبو يوسف الإسرائيلي، كان من أحبار اليهود، أسلم مبكِّرًا بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، بشَّره رسول الله بالجنة، شهد فتح بيت المقدس، وكان يُحبُّ الجهاد في سبيل الله، توفي سنة ثلاثٍ وأربعين(١).

أقواله في الجرح والتعديل

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَلاَمٍ، فَقُلْتُ لَهُ، قَالَ كَعْبٌ عن ساعة الإجابة: أَنَّهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ ﷺ: كَذَبَ كَعْبٌ، فَقُلْتُ: ثُمَّ قَرَأَ كَعْبٌ التَّوْرَاةَ، فَقَالَ: بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ ﷺ: صَدَقَ كَعْبٌ(٢)، ومعنى كذب كعب: أي أخطأ كما ذكرنا غير مرة، فابن سلام خطَّأ كعب الأحبار حينما أخطأ، فلمَّا صوَّب خطأه صدَّقه وعدَّله.

١٣- عَمْرُو بْنُ العَاصِ (توفي ٤٣هـ)

هو الصحابي الجليل: عمرو بن العاص بن وائل أبو محمد السهمي ﷺ، داهية قريش، ورجل العالم، ومن يُضْرَبُ به المثل في الفطنة، والدهاء، والحزم، أسلم في أوائل سنة ثمان، شهد له النبي ﷺ بالإيمان والصلاح، توفي سنة ثلاثٍ وأربعين(٣).

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٦٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٤١٣/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١٠٢/٤.

(٢) النسائي كتاب الجمعة باب ذِكْرُ السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١١٣/٣، ومالك في الموطأ كتاب السهو باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة ١٥٠/٢، وأحمد في مسنده ٢٠٤/١٦، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٤٥٩/١ رقم: ١٤٢٩.

(٣) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/ ٢٣٢، وسير أعلام النبلاء ٥٤/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٣٧/٤.

أقواله في الجرح والتعديل

حَدَّث شُرَحْبِيلُ بْنُ شُفْعَةَ: أَنَّ الطَّاعُونَ وَقَعَ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: إِنَّهُ رِجْسٌ، فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ، فَقَالَ شُرَحْبِيلُ: إِنِّي قَدْ صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَعَمْرٌو أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِ أَهْلِهِ، وَأَنَّهُ قَالَ: **(إِنَّهَا رَحْمَةُ رَبِّكُمْ، وَدَعْوَةُ نَبِيِّكُمْ، وَمَوْتُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، فَاجْتَمِعُوا وَلَا تَفَرَّقُوا عَنْهُ)** قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ فَقَالَ: صَدَقَ[1]. وتصديقه لشرحبيل يدلُّ على إخلاصه وتجرُّده، ورجوعه للحق إذا ثبت له، وقوله: صدق داخلٌ في باب التعديل.

١٤- زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ (توفي٤٥هـ)

هو الصحابي الجليل: زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ الخَزْرَجِيُّ، شَيْخُ المُقْرِئِيْنَ وَالفَرَضِيِّيْنَ، مُفْتِي المَدِيْنَةِ، كَاتِبُ الوَحي.

كان من الراسخين في العلم، والمُقَدَّمِين في القضاء والفتوى، والقراءة والفرائض، وكان من علماء الصحابة، توفي سنة خمسٍ وأربعين[2].

أقواله في الجرح والتعديل

١- قَالَ طَاوُسٍ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تُفْتِي أَنْ تَصْدُرَ الْحَائِضُ، قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لَا، فَسَلْ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ، هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ[3].

---

(١) أحمد في مسنده ٢٩٠/٢٩، وابن حبان في صحيحه ٢١٥/٧، والطبراني في المعجم الكبير ٣٠٥/٧.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٤٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٢٦/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٩٠/٢.

(٣) مسلم في صحيحه كتاب الحج باب وُجُوبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَسُقُوطِهِ عَنِ الْحَائِضِ ٩٦٣/٢.

قال الشافعي: سأل المرأة فأخبرته، فصدَّق المرأة، ورأى عليه حقًّا أن يرجع عن خلاف ابن عباس، وما لابن عباس حجة غيرُ خبر المرأة[1].

فزيد بن ثابت لم يكتف بخبر ابن عباس في مسألةٍ كان يرى خلافها، فبحث وسأل حتى اطمئن قلبه، فأقرَّ لابن عباس بالحفظ والصدق رضي الله عنهما، وهو هنا يُبيّنُ لنا أصلين من أصول هذا العلم:

أولهما: البحث والتفتيش عن صحة الروايات خاصةً تلك الي يظنها المرء على خلاف ما يعلم.

ثانيهما: النزول والانقياد للحق، والاعتراف بالخطأ، وتزكية المصيب، وتلك أخلاق العلماء، وأوصاف الأتقياء، وقوله لابن عباس صدق داخلٌ في التعديل.

٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: **(إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ)**[2] قَالَ: قَرَأَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى خَتَمَهَا، وَقَالَ: **(النَّاسُ حَيِّزٌ، وَأَنَا وَأَصْحَابِي حَيِّزٌ)** وَقَالَ: **(لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ)** فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: كَذَبْتَ، وَعِنْدَهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَهُمَا قَاعِدَانِ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَوْ شَاءَ هَذَانِ لَحَدَّثَاكَ، وَلَكِنْ هَذَا يَخَافُ أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ فَسَكَتَا، فَرَفَعَ مَرْوَانُ عَلَيْهِ الدِّرَّةَ لِيَضْرِبَهُ، فَلَمَّا رَأَيَا ذَلِكَ قَالَا: صَدَقَ[3]، فتصديقه لأبي سعيدٍ تعديلٌ له.

---

(١) الرسالة للشافعي صـ: ٤٣٩.

(٢) سورة النصر الآيتان رقم: ١ ، ٢.

(٣) أحمد في مسنده ٢٥٨/١٧، قال الشيخ شعيب: صحيح لغيره، دون قوله: الناس حيز، وأنا وأصحابي حيز، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٠٧/٧، قال الهيثمي: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ بِاخْتِصَارٍ كَثِيرٍ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ مجمع الزوائد ٢٥٠/٥.

١٥- أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ (توفي ٥٢هـ)

هو الصحابي الجليل: خالد بن زيد، أبو أيوب الأنصاري البدري ﷺ، أسلم قديمًا، وشهد بيعة العقبة الثانية، وبدرًا والمشاهد بعدها، توفي سنة اثنتين وخمسين(١).

أقواله في الجرح والتعديل

حدَّث محمود بن الربيع عن عِتبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما أنه قال: كنتُ أُصلِّي لقومي بني سالم... الحديث وفيه قول الرسول ﷺ: **(فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَ الله، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ)** قال محمود: فحدَّثْتُها قومًا فيهم أبو أيوب الأنصاري ﷺ صاحب رسول الله ﷺ في غزوته التي تُوفِّي فيها، ويزيد بن معاوية عليهم بأرض الروم فأنكرها عليَّ أبو أيوب ﷺ قال: والله ما أظنُّ رسول الله ﷺ قال ما قُلْتَ قط، فَكَبُر ذلك عليَّ، فجعلتُ لله عليَّ إن سلَّمني حتى أقفُلَ من غزوتي أن أسأل عنها عتبان بن مالك ﷺ إن وجدتُه حيًّا في مسجد قومه، فقفلتُ فأهللتُ بحجةٍ أو بعمرة، ثم سِرْتُ حتى قدمتُ المدينة، فأتيتُ بني سالم، فإذا عتبان ﷺ شيخٌ أعمى يُصَلِّي لقومه، فلما سلَّم من الصلاة سلَّمتُ عليه وأخبرته من أنا، ثم سألتُه عن ذلك الحديث، فحدَّثنيه كما حدَّثنيه أوَّل مرة(٢).

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٢١/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٠٢/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ١٩٩/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه كتاب التهجُّد باب صلاة النوافل جماعة ٧٢/٣، والحديث عند مسلم في صحيحه بدون القصة المذكورة كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة ٤٥٥/١.

ففي هذا الحديث: حَلِفُ أبي أيوب ﷺ ونفيه أن يكون رسول الله ﷺ قال هذا الحديث، وذلك على حسب ظنِّــه، وذلك أنه رأى الحديث بحسب علمه مخالفًا لآياتٍ كثيرةٍ من القرآن مثل قوله تعالى: **(وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِياً)**[1] وأحاديث شهيرة منها: حديث الشفاعة والذي فيه أن المؤمنين يخرجون من النار[2]، ولم يدُر بخَلَده التوفيق بين النصوص، فظنَّ أن محمود بن الربيع ﷺ أخطأ في نقله، فنفى الحديث وأنكره بحسب ما غلب على ظنه، ومن السهل أن يُقَال لنفي هذا التعارض المُتَوَهَّم: أن التحريم محمولٌ على تحريم الخلود في النار جمعًا بين النصوص الصحيحة.

١٦- عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْن (توفي ٥٢هـ)

هو الصحابي الجليل: عمران بن حصين، أبو نجيد الخزاعي ﷺ، أسلم سنة سبع، وغزا مَعَ رَسُول اللَّه ﷺ عِدَّةَ غزوات، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، مات سنة اثنتين وخمسين[3].

أقواله في الجرح والتعديل

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ **(أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ سَكْتَتَانِ، سَكْتَةٌ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنَ السُّورَةِ الثَّانِيَةِ، قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ)** فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: كَذَبَ سَمُرَةُ، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى

(١) سورة مريم الآية رقم: ٧١.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه من حديث أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ ﷺ عَنِ النَّبِيّ ﷺ أنه قَالَ: (يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ) كتاب الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ٩١/١.

(٣) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٦٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٥١١/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٤/٤.

أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فَقَالَ: صَدَقَ سَمُرَةُ[١]. فقد ظن عمران ﷺ أن سمرة أخطأ في هذا الحديث، فبيَّن ذلك بلفظ: كذب، وقد بينَّا أكثر من مرة أنهم يعنون بالكذب الخطأ، ثم أراد أن يستوثق من الأمر فأرسل إلى أبي بن كعب ﷺ يسأله، فصدَّق كعبٌ سمرة، فعمران ﷺ أراد أن يقول: إن سمرة قد نسي، أو اختلط عليه الأمر، لا أنه تعمد الكذب، وإنما قال ذلك عمران لأنه لم يبلغه إلا سكتة واحدة ولذا قال (حفظنا سكتة واحدة) كما في رواية الترمذي، وهذا وإن أخطأ فيه عمران ﷺ عنه، إلا أنه يدل على أنه كان يبحث ويفتش، ويسأل عما أُشْكِل عليه.

١٧- ثَوْبَانُ بْنُ بُجْدُدٍ (توفي ٥٤ هـ)

هو الصحابي الجليل: ثوبان بن بجدد مولى رسول الله ﷺ، أصابه سبي فاشتراه رسول الله ﷺ فأعتقه، ولازم النبي ﷺ في السفر والحضر، فخرج إلى الشام فنزل الرملة، ثم انتقل إلى حمص، وتوفي بها سنة أربعٍ وخمسين[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

رَوَى مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ ﷺ حَدَّثَهُ **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ)**[٣]. قَالَ: فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ:

(١) أخرجه أحمد في مسنده بلفظه ٣٣٨/٣٣، ورجاله ثقات، رجال الصحيح، وأخرجه: أبو داود كتاب الصلاة باب السكتة عند الافتتاح ٢٠٦/١، والترمذي كتاب الطهارة باب ما جاء في السكتتين ٣٣٥/١، وقال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن، وابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب في سكتتي الإمام ٣٠/٢، والبخاري في القراءة خلف الإمام صـ: ٦٥، كلهم بلفظ: فأنكر عمران.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٨٠/١، وسير أعلام النبلاء ١٥/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٢٧/١.

(٣) ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب الوضوء من القيء؛ لأن الفعل لا يثبت به الوجوب إلا أن يفعله ويأمر الناس بفعله، أو ينص على أن هذا الفعل ناقض للوضوء.

صَدَقَ، أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ[1]، فتصديقه لأبي الدرداء داخلٌ في باب التعديل.

١٨- سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ (توفي ٥٥ هـ)

هو الصحابي الجليل: سعد بن أبي وقاص، أبو إسحاق القرشي، أسلم قديمًا، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السابقين الأولين، وأحد الستة أهل الشورى، شهد بدرًا، وأحدًا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، توفي سنة خمسٍ وخمسين[2].

أقواله في الجرح والتعديل

رَوَى عَلْقَمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: **(عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فَقَامَ فَكَبَّرَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَرَكَعَ)**، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعْدًا، فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي، قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ثُمَّ أُمِرْنَا بِهَذَا يَعْنِي: الْإِمْسَاكَ بِالرُّكَبِ[3].

فقد بلغه حديث ابن مسعود ﷺ فصدَّقه فيما قال، ثم بيَّن أن هذا الحكم قد نُسِخ، واستقرَّ الأمر على الإمساك بِالرُّكَبِ.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصوم باب الصائم يستقيء عامدًا ٥٧/٤، وأحمد في مسنده ٤٩٢/٤٥، وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح، والحاكم في المستدرك ٥٨٨/١ وصحَّحه عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٥٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٩٢/١، والإصابة في تمييز الصحابة ٦١/٣.

(٣) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من اثنتين ٦٤/٢، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢١٥/١، والنسائي كِتَابُ التَّطْبِيقِ بَابُ التَّطْبِيقِ ١٨٤/٢، وأحمد في مسنده ٨٣/٧، والحاكم في المستدرك ٣٤٦/١، وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

١٩- أَبُو هُرَيْرَةَ (توفي ٥٨ هـ)

هو الصحابي الجليل: أبو هريرة الدوسي اليماني ﷺ حافظ الصحابة، وراوية الإسلام، أسلم قديمًا، ثم قدم المدينة سنة سبعٍ، لازم رسول الله ﷺ منذ إسلامه حتى توفّي رسول الله، وهو أكثر الصحابة رواية للحديث، توفي سنة ثمانٍ وخمسين(١).

أقواله في الجرح والتعديل

١- رَوَى سَعِيدٌ المَقْبُرِيّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ بِيَدِ مَرْوَانَ فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ، فَقَالَ: قُمْ فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ)** فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ(٢). فقد صدَّق أبا سعيد الخدري في روايته، ولو كان يعلم خلاف ذلك ما أقرَّه ولا صدَّقه، وهذا تعديلٌ له.

٢- قَالَ عِكْرِمَةُ حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **(مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى)** قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما فَقَالَا: صَدَقَ(٣)، فعكرمة يسأل أبا هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن هذه الرواية فيصدقونها، وهذا داخلٌ ولا شك في باب التعديل.

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٧٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٨/٧.

(٢) البخاري كتاب الجنائز بَابٌ: مَتَى يَقْعُدُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَازَةِ؟ ٨٥/٢.

(٣) أبو داود كتاب المناسك باب الإحصار ٢٥٣/٣، والترمذي كتاب الحج بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهِلُّ بِالحَجِّ فَيُكْسَرُ أَوْ يَعْرَجُ ٢٦٩/٢ وقال الترمذي: حديث حسن، والنسائي كتاب مناسك الحج باب فين أحصر بعدو ١٩٨/٥، وابن ماجه كتاب المناسك باب المحصر ١٠٢٨/٢، وأحمد في مسنده ٥٠٨/٢٤، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٥٢١/١.

٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن نافع قَال: سألت أبا هُرَيْرَة ﷺ عن شيء، فَقَالَ ممن أنت؟ فقلت: من ثقيف. قال: تسألوني وفيكم عَمْرو بْن أوس[١].

وعمرو بن أوس من كبار التابعين وقد أثنى عليه أبو هريرة، وهذا تعديلٌ له.

٢٠- شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ (توفي ٥٨ هـ)

هو الصحابي الجليل: شداد بن أوس، أبو يعلى الأنصاري، من فضلاء الصحابة، وعلمائهم، كان كثير العبادة، والخوف من الله تعالى، مات سنة ثمانٍ وخمسين[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

روى جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: **(هَذَا أَوَانُ الْعِلْمِ أَنْ يُرْفَعَ)** فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ زِيَادُ بْنُ لَبِيدٍ: أَيُرْفَعُ الْعِلْمُ يَا رَسُولَ اللهِ وَفِينَا كِتَابُ اللهِ، وَقَدْ عَلَّمْنَاهُ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(إِنْ كُنْتُ لَأَظُنُّكَ مِنْ أَفْقَهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)** ثُمَّ ذَكَرَ ضَلَالَةَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَعِنْدَهُمَا مَا عِنْدَهُمَا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَقِيَ جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ بِالْمُصَلَّى، فَحَدَّثَهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ: صَدَقَ عَوْفٌ[٣]. فتصديقه لعوف بن مالك في روايته داخلٌ في التعديل.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٦٥/٢، والجرح والتعديل ٢٢٠/٦.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٦١٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٦٠/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٥٨/٣.

(٣) أخرجه: أحمد في مسنده ٤١٧/٣٩، والحاكم في المستدرك ١٧٨/١، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والطبراني في المعجم الكبير ٤٣/١٨.

٢١- أُمُّ المُؤْمِنِين عَائِشَةُ (توفيت٥٨هـ)

هي الصحابية الجليلة أم المؤمنين: عائشة بنت أبي بكر الصديق القرشيَّة التيميَّة، زوجة رسول الله ﷺ في الدنيا والآخرة، وأفقه نساء الأُمَّة علي الإطلاق.

ومناقبها وفضائلها رضي الله عنها كثيرةٌ جدًّا، توفِّيت سنة سبعٍ وخمسين(١).

أقوالها في الجرح والتعديل

١- عن عروة بن الزبير قال: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: **(إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ)** فَقَالَتْ: وَهَلَ(٢) إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **(إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ)**(٣)، وفي رواية عنها قالت: يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهِمَ(٤)، وفي روايةٍ أخرى عنها قالت: غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ، أَوْ أَخْطَأَ(٥).

---

(١) راجع ترجمتها في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٨٦/٧، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٣١/٨.

(٢) قال ابن الأثير: وَهَلَ إِلَى الشَّيء، بالفَتْح، يَهِلُ، إِذَا ذَهَبَ وَهْمُه إِلَيْهِ، ويَجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنى سَهَا وغَلِطَ. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٣/٥.

(٣) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب قتل أبي جهل ٧٧/٥، ومسلم في صحيحه كتاب الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢/ ٦٤٣.

(٤) سنن الترمذي كتاب الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ٣١٨/٢، وقال: حسن صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي كتاب الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ٣١٩/٢، وقال: حديث صحيح، والنسائي كتاب الجنائز باب النياحة على الميت ١٧/٤.

٢- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءَ ﷺ أَنَّهُ خَطَبَ، فَقَالَ: **(مَنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحَ فَلَا وِتْرَ لَهُ)** فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: كَذَبَ أَبُو الدَّرْدَاءَ كَانَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصْبِحُ فَيُوتِرُ[١].

والمراد بالكذب: الخطأ؛ لأنه لا يُقال لعالِم في فتوى كذب، وإنما يُقال له: أخطأ.

٣- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: لَمَّا بَايَعَ مُعَاوِيَةُ لِابْنِهِ يَزِيدَ، قَالَ مَرْوَانُ: سُنَّةُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: سُنَّةُ هِرَقْلَ، وَقَيْصَرَ، فَقَالَ: أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ: **{وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا}**[٢] الْآيَةَ، قَالَ: فَبَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: كَذَبَ وَاللَّهِ مَا هُوَ بِهِ[٣].

٤- عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ ابْنُ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ حَدِيثٍ يرويه أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ مَا قَالَتْ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ[٤].

٥- عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ**

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة بَابُ مَنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلْيُوتِرْ ٦٧٣/٢، وعبد الرزاق في مصنفه كتاب الصلاة باب فوت الوتر ١١/٣، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ١٥٥/٢.

(٢) سورة الأحقاف جزء من الآية رقم: ١٧.

(٣) النسائي في السنن الكبرى ٢٥٧/١٠، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٧١/٢، والحاكم في المستدرك ٤/ ٥٢٨ وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وقال الذهبي: فيه انقطاع، وصحَّحه الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٢٢/٧.

(٤) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري كتاب الجنائز باب فضل اتباع الجنائز ٨٧/٢، ومسلم كتاب الجنائز باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها ٦٥٣/٢، واللفظ لمسلم.

يُسْتَفْتَوْنَ، فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ) فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا، فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو(١)، وفي رواية أخرى: قَالَتْ: مَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ، أَرَاهُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا وَلَمْ يَنْقُصْ (٢).

قَالَ القاضي عِيَاضٌ: وقول عائشة عن عبد الله بن عمرو: ما أراه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه ولم ينقص، ليس أنها اتهمته بالكذب، ولكنها لعلها نسبت إليه أنّه مما قرأه من الكتب عن غير النبى ﷺ إذ كان عبد الله بن عمرو قد طالع كثيرًا من كتب أهل الكتاب، ألا تراها كيف قالت له: أَحَدَّثَكَ أنه سمع النبى ﷺ يقول هذا، فلما كرره مرةً أخرى بحسبه، وأسنده عن النبى ﷺ غلب على ظنها أنه جاء به على ما سمعه، ويبين هذا قوله فى الرواية الأخرى(٣): فرد علىَّ الحديث كما حدث(٤).

فقول عائشة في نهاية الحديث: لقد حفظ عبد الله بن عمرو نصٌّ ظاهر أن كل ذلك الاختبار كان لأجل التأكُّد من الحفظ، وليس فيه ما يدل على الارتياب والتشكيك بالعدالة لا من قريبٍ ولا من بعيد، وإنما فعلت ذلك خوفًا من الزيادة والنقصان، أو السهو والنسيان، والذي يمكن أن يقع فيهم كل إنسان، احتياطًا للدين، وحفظًا للشريعة، وخشيةً من أن يكون عبد الله

(١) البخاري كتاب الاعتصام بالسنة باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ١٠٠/٩.
(٢) مسلم كتاب العلم بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ٢٠٥٦/٤.
(٣) مسلم كتاب العلم بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ ٤/ ٢٠٥٨.
(٤) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم للقاضي عياض ١٦٩/٨.

بن عمرو قد قرأ ذلك في كتب السابقين، فالتبس عليه الأمر، ونسبه إلى النبي ﷺ، ولذلك لما نصَّ عبد الله على سماعه للحديث من النبي ﷺ قالت: ما أحسبه إلا قد صدق.

٢٢- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ (توفي ٦٠هـ)

هو الصحابي الجليل: معاوية بن أبي سفيان، أبو عبد الرحمن الأموي، المكي ﷺ، أسلم قبل أبيه وقت عمرة القضاء، ثم أظهر إسلامه يوم الفتح، كان أحد كتاب الوحي، وكان حليمًا وقورًا، فقيهًا، مات سنة ستين(١).

أقواله في الجرح والتعديل

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ، يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ كَعْبَ الأَحْبَارِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلاَءِ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الكَذِبَ(٢).

قَالَ ابن حِبَّانَ: أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانَا فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا.

وَقَالَ ابن الْجَوْزِيّ: الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ كَعْبٌ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَكُونُ كَذِبًا، لَا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ كَعْبٌ مِنْ أَخْيَارِ الْأَحْبَارِ(٣).

وقال ابن حجر: لَنَبْلُو بِنُونٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ أَيْ نَخْتَبِرُ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ الْكَذِبَ أَيْ يَقَعُ بَعْضُ مَا يُخْبِرُنَا عَنْهُ بِخِلَاف مَا يخبرنا بِهِ(٤).

---

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٠١/٥، وسير أعلام النبلاء ١١٩/٣، الإصابة في تمييز الصحابة ١٢٠/٦.

(٢) صحيح البخاري كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لاَ تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ ١١٠/٩.

(٣) فتح الباري ٣٣٤/١٣.

(٤) فتح الباري ٣٣٤/١٣.

والظاهر: أن سيدنا معاوية ﷺ لم يقل مقالته هذه في كعب الأحبار إلا بعد أن اختبره في مروياته، وآرائه، فوجد بعضها لا يوافق الحق والصدق، وأنه كان يذكر آراء، وأقوالًا ليست صحيحة، وتحتاج إلى المراجعة والتثبت.

٢٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (توفي٦٨هـ)

هو الصحابي الجليل حبر الأمة: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه، تربَّى في بيت النبي ﷺ، وتلقَّى عنه العلم، وتأدَّب بأدبه، ومناقبه وفضائله كثيرةٌ جدًا، وهو أحد المكثرين من رواية الحديث، توفِّي ﷺ سنة ثمانٍ وستين بالطائف(١).

أقواله في الجرح والتعديل

١- عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ(٢)، وفي رواية قال: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ

(١) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٩١/٣، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣٣١، الإصابة في تمييز الصحابة ١٢١/٤.

(٢) مسلم في مقدمة صحيحه بَاب فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ١٣/١.

رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ[1].

وابن عباس إنما أنكر على بشير بن كعب إرسال الحديث وعدم ذكر راويه، وابن عباس ﷺ يشترط معرفة راوي الحديث عن النبي ﷺ، والإرسال يستلزم عدم السماع منهم وهو قدحٌ فيهم؛ ومما يدل على اهتمام ابن عباس ﷺ بموضوع التثبت في نقل الحديث قوله: كنا إذا أتانا الثبت عن علي ﷺ لم نعدل به[2].

٢- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا البَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟ فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ ... الحديث[3].

ومعنى كذب: أي أخطأ كما بيَّنا مرارا.

٣- وَعَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **(مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى)** قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَا: صَدَقَ[4]، وتصديق الراوي تعديل له.

---

(١) مسلم في مقدمة صحيحه بَاب فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ١٢/١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٨٥٠/٢، وتهذيب التهذيب ٦١٢/٤.

(٣) متفقٌ عليه أخرجه: البخاري كتاب العلم باب بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ ٣٥/١، ومسلم كتاب الفضائل باب من فضائل الخضر ١٨٥٠/٤.

(٤) أبو داود كتاب المناسك باب الإحصار ٢٥٣/٣، والترمذي كتاب الحج بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهِلُّ بِالحَجِّ فَيُكْسَرُ أَوْ يَعْرَجُ ٢٦٩/٢ وقال الترمذي: حديث حسن، والنسائي كتاب مناسك الحج باب فين أحصر بعدو ١٩٨/٥، وابن ماجه كتاب المناسك باب المحصر ١٠٢٨/٢، وأحمد في مسنده ٥٠٨/٢٤، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٥٢١/١.

٤- وسأله أحد أهل البصرة فقال له: تَسْأَلُونِي وَفِيكُمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ[١]، وهذا تعديلٌ منه لجابر، ومدحٌ له.

٥- عَن عُثْمَان بن حَكِيم كنتُ جَالِسًا مَعَ أبي أُمَامَة بن سهل بن حنيف إِذْ جَاءَ عِكْرِمَة فَقَالَ يَا أَبَا أُمَامَة أذكرك الله هَل سَمِعت ابن عَبَّاس يَقُول: مَا حَدثكُمْ عني عِكْرِمَة فصدقوه، فَإِنَّهُ لم يكذب عَليّ. فَقَالَ أَبُو أُمَامَة: نعم[٢].

٦- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، فَقَالَ: **(حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَبِيذَ الْجَرِّ)**، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَبِيذَ الْجَرِّ، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عُمَرَ[٣].

٢٤- رَافِعُ بنُ خَدِيْجٍ (توفي ٧٣ هـ)

هو الصحابي الجليل: رَافِعُ بنُ خَدِيْجِ بنِ رَافِعِ الأَنْصَارِيُّ، اسْتُصْغِرَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَشَهِدَ أُحُدًا وَالمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، كَانَ مِمَّنْ يُفْتِي بِالمَدِيْنَةِ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ وَبَعْدَهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاَثٍ وَسَبْعِيْنَ، وَلَهُ سِتٌّ وَثَمَانُوْنَ سَنَةً[٤].

أقواله في الجرح والتعديل

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ:**(إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ)**[٥] قَالَ: قَرَأَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى خَتَمَهَا، وَقَالَ: **(النَّاسُ حَيِّزٌ، وَأَنَا وَأَصْحَابِي حَيِّزٌ)** وَقَالَ:

---

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ٨٥/٣.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٤٢٨/١، وقال ابن حجر: هذا إسناد صحيح.

(٣) مسلم كتاب الأشربة بَابُ النَّهْيِ عَنِ الِانْتِبَاذِ فِي الْمُزَفَّتِ ١٥٨١/٣.

(٤) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٣٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٣/ ١٨١، الإصابة في تمييز الصحابة ٣٦٢/٢.

(٥) سورة النصر الآيتان رقم: ١ ، ٢.

(لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ) فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: كَذَبْتَ، وَعِنْدَهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَهُمَا قَاعِدَانِ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَوْ شَاءَ هَذَانِ لَحَدَّثَاكَ، وَلَكِنْ هَذَا يَخَافُ أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ فَسَكَتَا، فَرَفَعَ مَرْوَانُ عَلَيْهِ الدِّرَّةَ لِيَضْرِبَهُ، فَلَمَّا رَأَيَا ذَلِكَ قَالَا: صَدَقَ[1]، فتصديقه لأبي سعيدٍ تعديلٌ له.

٢٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (توفي ٧٣ هـ)

هو الصحابي الجليل: عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني، أسلم قديمًا، وهاجر إلى المدينة، شهد الخندق وما بعدها من المشاهد، وهو أحد المكثرين من رواية الحديث، توفي سنة ثلاثٍ وسبعين[2].

أقواله في الجرح والتعديل

كان ابن عمر يتثبَّت في النقل، ويحتاط عند الرواية، ويراجع الراوي عند الشكِّ في روايته، وكان لا يرى جواز الرواية بالمعنى، ويلتزم باللفظ ويقول: هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ[3].

١- عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ذَكَرْتُ لابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ حَدَّثَنَا: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ)** فَقَالَ: وَهَلَ أَنَسٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّمَا **(أَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**

(١) أحمد في مسنده ٢٥٨/١٧، قال الشيخ شعيب: صحيح لغيره، دون قوله: الناس حيز، وأنا وأصحابي حيز، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٠٧/٧، قال الهيثمي: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ بِاخْتِصَارٍ كَثِيرٍ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ مجمع الزوائد ٢٥٠/٥.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٣٦/٣، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٠٣، الإصابة في تمييز الصحابة ١٥٥/٤.

(٣) مسلم كتاب الإيمان بَابُ قول النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ٤٥/١.

بِالْحَجِّ وَأَهْلَلْنَا بِهِ مَعَه)[١]. ومعنى وهِل أنس أي: غلط[٢].

٢- عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَبَ أَبُو هُرَيْرَةَ[٣]. والمقصود بالكذب: الخطأ[٤].

٣- قَالَ مَالِكٌ: بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُرْسِلُ إِلَى ابْنِ الْمُسَيّبِ يَسْأَلُهُ عَنْ بَعْضِ شَأْنِ عُمَرَ وَأَمْرِهِ، وَكَانَ ابْنُ الْمُسَيّبِ يُسَمَّى: رَاوِيَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ النَّاسِ لِأَحْكَامِهِ[٥]. وهذا تعديلٌ منه لابن المسيب، وتوثيقٌ له.

٤- قَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ سَمِعْتُ أَبَا حَبَّةَ الْبَدْرِيَّ، يُفْتِي النَّاسَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِمَا رَمَى الرَّجُلُ فِي الْجِمَارِ مِنَ الْحَصَى قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ: صَدَقَ أَبُو حَبَّةَ وَكَانَ أَبُو حَبَّةَ بَدْرِيًّا[٦].

٢٦- أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصّدّيق (توفيت٧٣ هـ)

هي الصحابية الجليلة: أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِدّيق، أُمُّ عَبْدِ اللهِ القُرَشِيَّةُ، التَّيْمِيَّةُ، المَكِّيَّةُ، ثُمَّ المَدَنِيَّةُ، وَالِدَةُ الخَلِيْفَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ، وَأُخْتُ أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ، وَآخِرُ المُهَاجِرَاتِ وَفَاةً، والْمَعْرُوفَة بِذَاتِ النِّطَاقَيْنِ، توفيت

(١) أحمد في مسنده ٤٥/٩، وإسناده صحيح، وأصله في الصحيحين.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٢٠٤/٢٠.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١١٠١/٢، وفي إسناده حبيب بن أبي ثابت وهو ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ ولكنه كثير الإرسال والتدليس تقريب التهذيب صـ ٢١٨، وقد روى عن طاووس بالعنعنة وقد ثبت سماعه منه عند مسلم وغيره فالصواب أنه صحيح متصل.

(٤) الثقات ١١٤/٦.

(٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٤٤/١٢.

(٦) الحاكم في المستدرك ٧٣٣/٣ وسكت عنه الذهبي.

سَنَةَ ثَلاَثٍ وَسَبْعِيْنَ[1].

أقوالها في الجرح والتعديل

قَالَ أَبُو إِسْحَاقِ بْنِ يَسَارٍ: إِنَّا لَبِمَكَّةَ، إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَنَهَى عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ صَنَعُوا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: وَمَا عِلْمُ ابْنِ الزُّبَيْرِ بِهَذَا، فَلْيَرْجِعْ إِلَى أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فَلْيَسْأَلْهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الزُّبَيْرُ قَدْ رَجَعَ إِلَيْهَا حَلاَلًا وَحَلَّتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَسْمَاءَ فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللهُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَاللهِ لَقَدْ أَفْحَشَ، وَاللهِ قَدْ صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَقَدْ حَلُّوا وَأَحْلَلْنَا وَأَصَابُوا النِّسَاءَ[2]. فتصديقها لابن عباس تعديلٌ له، وحكمها له على ابنها يدل على: علمها وإنصافها.

٢٧- أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ (توفي ٧٤ هـ)

هو الصحابي الجليل: سعد بن مالك، أبو سعيدٍ الخدري الأنصاري ﷺ، كان من فقهاء الصحابة ﷺ وفضلائهم وعلمائهم، وكان أحد الفقهاء المجتهدين، وأحد المكثرين من رواية الحديث، توفي بالمدينة سنة أربعٍ وسبعين[3].

أقواله في الجرح والتعديل

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَأْكُلَ لُحُومَ نُسُكِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي، وَذَلِكَ بَعْدَ الْأَضْحَى بِأَيَّامٍ، قَالَ: فَأَتَتْنِي صَاحِبَتِي بِسَلقٍ قَدْ جَعَلَتْ فِيهِ قَدِيدًا، فَقُلْتُ لَهَا: أَنَّى لَكِ هَذَا الْقَدِيدُ؟ فَقَالَتْ: مِنْ ضَحَايَانَا؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: أَوَلَمْ يَنْهَنَا رَسُولُ

(١) راجع ترجمتها في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٧/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٨٧/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١٢/٨.

(٢) أحمد في مسنده ٢٨/٢٦، وإسناده حسن، والطبراني في المعجم الكبير ٩٢/٢٤.

(٣) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٥١/٢، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٦٠٢/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٦٥/٣.

اللهِ ﷺ عَنْ أَنْ نَأْكُلَهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ؟ قَالَ: فَقَالَتْ: **(إِنَّهُ قَدْ رَخَّصَ لِلنَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ)**، قَالَ: فَلَمْ أُصَدِّقْهَا، حَتَّى بَعَثْتُ إِلَى أَخِي قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيَّ أَنْ كُلْ طَعَامَكَ فَقَدْ صَدَقَتْ **(قَدْ أَرْخَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ)**[١]. فقول أبي سعيدٍ ﷺ عن امرأته: فَلَمْ أُصَدِّقْهَا، نوعٌ من التجريح لها؛ لأنه خشي عليها الوقوع في الوهم.

٢٨- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (توفي٩٣)

هو الصحابي الجليل: أنس بن مالك الأنصاري، خادم رسول الله ﷺ، وتلميذه، وتابعه، خدم النبي ﷺ عشر سنين، ونشأ في بيت النبوة، وتأدَّب بآداب الرسول ﷺ، وهو أحد المُكْثِرِين من رواية الحديث، توفي سنة ثلاثٍ وتسعين[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

١- قَالَ عَاصِمٍ الأحول: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ عَنِ القُنُوتِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ القُنُوتُ قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ، قَالَ: فَإِنَّ فُلاَنًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: كَذَبَ[٣]. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: كَذَبَ أَيْ: أَخْطَأَ[٤].

٢- **قَالَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ:** سَلُوا الحَسَنَ، فَإِنَّهُ حَفِظَ وَنَسِيْنَا[٥]، وهذا تعديلٌ منه للحسن البصري ووصفٌ له بالحفظ.

---

(١) أخرجه: أحمد في مسنده ١٥١/٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٩١/٩، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ٢٦/٤.

(٢) راجع ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٩٣/١، وسير أعلام النبلاء ٣٩٥/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٥/١.

(٣) البخاري أبواب الوتر باب القنوت قبل الركوع وبعده ٢٦/٢.

(٤) فتح الباري ٤٩٠/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٧٣/٤، وتهذيب التهذيب ٢٤/٢.

الفصل الثالث:المتكلمون في الرجال من التابعين في القرن الأول الهجري

١- سَعِيدُ بْنُ المُسَيّبِ (توفي ٩٤هـ)

هو التابعي الجليل، شيخ الإسلام: سعيد بن المسيب، أبو محمد المدني، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، وأوسعهم علمًا، كان واسع العلم، وافر الحرمة، متين الديانة، قوالًا بالحق، فقيه النفس، ومناقبه وفضائله كثيره جدًا، روى له الجماعة، توفي سنة أربعٍ وتسعين(١).

أقواله في الجرح والتعديل

١- عن الْقَاسِمُ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ: إِنَّ عَطَاءً الْخُرَاسَانِيَّ حَدَّثَنِي عَنْكَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي وَاقَعَ أَهْلَهُ فِي رَمَضَانَ بِكَفَّارَةِ الظِّهَارِ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا حَدَّثْتُهُ، إِنَّمَا بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: **(تَصَدَّقْ تَصَدَّقْ)**(٢). وبسبب قول سعيد بن المسيب هذا في عطاء ضعَّفه البخاري(٣)، والعقيلي(٤).

٢- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)** فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيّبِ: وَهِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ(٥).

---

(١) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢، وتهذيب الكمال ٦٦/١١، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٠/١، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١٢٧/١.

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري صـ: ٨٩.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤٠٥/٣.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ: تمام في فوائده ١/ ٣٩، والبيهقي في السنن الكبرى بلفظ: وَهِلَ ابن عباس ٧/ ٣٤٥، وأخرجه أبو داود بلفظ: وهِمَ ابن عباس في تزويج ميمونة وهو مُحرِمٌ ٣/ ٢٤٢، وأصل الحديث عن ابن عباس أخرجه البخاري كتاب جزاء الصيد باب تزويج المحرم ١٥/٣، ومسلم كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم ٢/ ١٠٣١.

٣– قَالَ ابْن المُسَيَّب لِبُرْدٍ مَوْلَاهُ: لَا تَكْذِبْ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَةُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ(١).

٤– قال سعيد بن المسيب لقتادة: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِثْلَكَ، وقال: مَا أَتَانِي مِنَ الْعِرَاقِ أَحْفَظَ مِنْهُ(٢). وهذا تعديلٌ ظاهرٌ لقتادة.

٢– عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (توفي ٩٤هـ)

هو التابعي الجليل الإمام الفقيه، عالم المدينة: عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله المدني، كان ثقةً فقيهًا، عالمًا ثبتًا حجة، كثير الحديث، عالمًا بالسير، وكان أحد فقهاء المدينة السبعة، روى له الجماعة، توفي سنة أربعٍ وتسعين(٣).

أقواله في الجرح والتعديل

كان عروة بن الزبير لا يروي إلا عن الثقات فقط: فكان يقول: إِني لأَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذِكْرِهِ إِلاَّ كَرَاهِيَةُ أَنْ يَسْمَعَ سَامِعٌ فَيَقْتَدِي بِهِ، أَسْمَعُهُ مِنَ الرَّجُلِ لا أَثِقُ بِهِ قَدْ حدثه عمن أثق، وَأَسْمَعُهُ مِنَ الرَّجُلِ أَثِقُ بِهِ قَدَّ حَدَّثَ عَمَّنْ لا أَثِقُ بِهِ(٤).

١– ومما ورد عنه: قوله عن مروان بن الحكم: كَانَ مَرْوَان لَا يُتَّهَمُ فِي الحَدِيث(٥). وهذا تعديلٌ صريحٌ منه لمروان بن الحكم في مجال رواية الحديث.

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي ٥/٢، وهدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر صـ: ٤٢٦.

(٢) مشيخة ابن جماعة لبدر الدين ابن جماعة ٢/٦، وتهذيب الكمال ٥٠٦/٢٣ ، ٥٠٧.

(٣) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ١٣٦/٥، وتهذيب الكمال ١١/٢٠، وسير أعلام النبلاء ٤٢١/٤.

(٤) الكامل لابن عدي ١٣٠/١.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٣٩٠/٣، وهدي الساري مقدمة فتح الباري صـ: ٤٤٣.

٢- وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُول: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ بِمَكَّةَ بضْعَ عَشْرة سَنَة. فَقَالَ: كَذَبَ. أَيْ أَخْطَأ[١].

٣- سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ (توفي٩٥هـ)

هو التابعي الجليل، والإمام الحافظ: سعيد بن جبير، أبو محمد الأسدي، كان ثقةً ثبتًا فقيهًا، بارعًا في تفسير القرآن، ومن كبار علماء التابعين، وأعلم تلاميذ ابن عباس ﷺ، روى له الجماعة، توفي سنة: خمسٍ وتسعين[٢].

أقواله في الجرح والتعديل

١- عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ عِكْرِمَةَ يَزْعُمُ أَنَّ كِرَاءَ الْأَرْضِ لَا يَصْلُحُ، فَقَالَ: كَذَبَ عِكْرِمَةُ[٣].

٢- عَنْ خَصِيفٍ قالَ: سَألتُ سَعِيد بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الَّذِي رَوَى نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَر فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **{فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شئتم}**[٤]، فَقَالَ سَعِيد: كَذَبَ نَافِعٌ أَوْ قَال: أَخْطَأَ نَافِعٌ[٥].

٣- قَالَ أَيُّوبُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: إِنَّ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ فِي طَلَاقِ الْعَبْدِ: طَلَاقُهُ بِيَدِ سَيِّدِهِ. فَقَالَ سَعِيدٌ: كَذَبَ جَابِرٌ، إِنَّمَا الطَّلَاقُ بِيَدِ الَّذِي يَطَؤُ الْمَرْأَةَ[٦].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١١٠١/٢.

(٢) راجع ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٤، وتهذيب الكمال ٣٥٨/١٠، وسير أعلام النبلاء ٣٢١/٤.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩١/٨، وابن عدي في الكامل ٤٧٦/٦.

(٤) سورة البقرة جزء من الآية رقم: ٢٢٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١٢٨/١، وتاريخ دمشق ٤١/ ٤٣٨.

(٦) مصنف عبد الرزاق ٢٣٩/٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٤/٤.

والكذب في هذه الروايات الثلاث معناه: الغلط والخطأ[١].

٤- قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَوْ خُيِّرْتُ عَبْدًا أَلْقَى اللَّهَ فِي مِسْلَاخِهِ، لَاخْتَرْتُ زُبَيْدًا[٢].

٤- إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ (توفي٩٦هـ)

هو الإمام، الحافظ، فقيه العراق: إبراهيم بن يزيد أبو عمران النخعي، كان بصيرًا بعلم ابن مسعود ﷺ، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير المحاسن، وكان مفتيًا لأهل الكوفة، روى له الجماعة، مات: سنة ستٍ وتسعين[٣].

أقواله في الجرح والتعديل

١- قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ –هو شقيق الضبي وهو من كبار الخوارج– فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ[٤].

٢- رَوَى شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: سَلَّمَ ذَرٌّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، قَالَ شَرِيكٌ: لأَنَّهُ كَانَ مُرْجِئًا[٥]. وامتناعه عن الردّ عليه نوعٌ من التجريح له.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢٩٠/٩.

(٢) مسند علي بن الجعد صـ: ٨٨، وحلية الأولياء ٣٢/٥، وتهذيب التهذيب ٤٦٥/٢.

(٣) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٧٩/٦، وتهذيب الكمال ٢٣٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤.

(٤) مسلم في مقدمة صحيحه بَابُ الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقَلَةِ الْأَخْبَارِ ١٦/١.

(٥) تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي ١٢٦/١، وميزان الاعتدال للذهبي ٣٢/٢.

٣- قَالَ عُمَارَةَ بْنُ الْقَعْقَاعِ: قَال لِي إِبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ: إِذَا حَدَّثْتَنِي فَحَدِّثْنِي عَن أَبِي زُرْعَة بْنِ جَرِيرٍ، فَإِنَّهُ حَدَّثني مَرَّةً بِحَدِيثٍ ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَتَيْنِ، فَمَا أَخْرَمَ مِنْهُ حَرْفًا[١].

٥- عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (توفيت ٩٨هـ)

هي التابعية الجليلة: عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، الفقيهة، تلميذة عائشة، روى لها الجماعة، وحديثها كثير في دواوين الإسلام، توفيت سنة ثمان وتسعين[٢].

أقوالها في الجرح والتعديل

١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: **(نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ)**، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ[٣].

٢- رَوَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا انْتَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَذُكِرَ ذلِكَ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمنِ. فَقَالَتْ: صَدَقَ عُرْوَةُ[٤].

ففي الرواية الأولى صدَّقت عمرة: عبد الله بن واقد، وفي الرواية الثانية صدَّقت: عروة، ولا شكَّ أن هذا تعديلٌ لهما.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٩٩/١.

(٢) راجع ترجمتها في: تهذيب الكمال ٢٤١/٣٥، وسير أعلام النبلاء ٥٠٧/٤، وتهذيب التهذيب ٤٣٨/١٢.

(٣) مسلم كتاب الأضاحي بَابُ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ ١٥٦١/٣.

(٤) موطأ مالك كتاب الطلاق باب مَا جَاءَ فِي الْأَقْرَاءِ، في عِدَّةِ الطَّلَاقِ، وَطَلَاقِ الْحَائِضِ ٨٣٠/٤.

٦- عَامِرُ الشَّعْبِيُّ (توفي ١٠٠هـ)

هو التابعي الجليل، والإمام الكبير: عامر بن شراحيل، أبو عمرو الشعبي، كان إمامًا حافظًا فقيهًا متقنًا ثبتًا متقنًا، روى له الجماعة، توفي سنة ثلاثٍ ومائة(١).

أقواله في الجرح والتعديل

كان الشعبي أول من فتَّش عن الإسناد(٢)، وكان لا يروي إلا عن الثقات(٣).

١- قَالَ الشَّعْبِيّ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا، وفي روايةٍ عنه قال: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ(٤).

٢- قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: قَتَادَةُ حَاطِبُ لَيْلٍ(٥). وهذا تجريحٌ له.

٣- قَالَ الشّعبِيّ: حَدثنِي الرّبيع بن خثيم، وَكَانَ من معادن الصدْق(٦).

٤- قال شُعَيْبُ بن الحبحاب: قَالَ لنا الشّعبِيّ: عَلَيْكُم بِذَاكَ الْأَصَم، يَعْنِي: مُحَمَّد بن سِيرِين(٧). وهذا تعديلٌ له.

---

(١) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٩/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤، وتهذيب الكمال ٢٨/١٤.

(٢) المحدث الفاصل بين الراعي والواعي للرامهرمزي صـ: ٢٠٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٥٦/٢.

(٤) مسلم في مقدمة صحيحه باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار ١٩/١.

(٥) مسند علي بن الجعد صـ: ١٥٨، وتهذيب التهذيب ٣٢٨/٥.

(٦) تهذيب التهذيب ٥٢٨/١.

(٧) العلل ومعرفة الرجال ٤٦٩/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٠/٧.

الخاتمة، ونتائج البحث

١- نشأ الجرح والتعديل مبكرًا منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم، لاحتياجهم إليه لضبط الروايات، والتأكُّد من ضبط الراوي.

٢- حاولتُ حصر من تكلَّم من الصحابة في الجرح والتعديل فبلغ عددهم فيما وقفتُ عليه ثمانيةً وعشرين صحابيًّا، وهو عددٌ ضخم في هذا الجيل، خاصةً إذا وضعنا في الحسبان: أن الصحابة كلهم عدول، وأن الكثير من الصحابة لم يشهد ظهور الفتن، وأن الوضع في الحديث لم ينشأ إلا في أواخر عصر الصحابة.

٣- أكثر المتكلِّمين في الرجال من الصحابة هي: السيدة عائشة، وعبد الله بن عباس ولكل واحدٍ منهما ستة أقوال، يأتي بعدهم عبد الله بن عمر وله أربعة أقوال، ويأتي بعدهم: عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وعبادة بن الصامت، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريرة ولكلِّ واحدٍ منهم: ثلاثة أقوال، يأتي بعدهم: عبد الله بن سلام، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك ولكل واحد منهم قولين، يأتي بعدهم سبعة عشر صحابيًّا لكلِّ واحدٍ منهم قولٌ واحد، فتكون عدد الأقوال الواردة عن الصحابة في الجرح والتعديل في هذا البحث: أربعةً وخمسين قولًا.

٤- استخدم الصحابة ألفاظًا وعباراتٍ متنوِّعة للدلالة على تعديل الراواي من أكثرها استخدامًا الألفاظ الدالة على الصدق مثل: صَدَقَ، صَدَقْتَ، صَدَقَتْ، وقد استخدموها أربعةً وعشرين مرة، واستخدموا ألفاظًا وعباراتٍ متنوِّعة لتجريح الراوي من أكثرها: كذب، وقد اختلفت الألفاظ التي استخدموها عن الألفاظ التي اصطلح المتأخرون على استخدامها للدلالة على الجرح والتعديل، لكنها تدل عليه.

٥- حاولتُ حصر من تكلَّم في الجرح والتعديل من كبار التابعين، والذين كانت وفاتهم في القرن الأول الهجري، فبلغ عددهم سبعًا.

٦- أكثر المتكلِّمين في الرجال من كبار التابعين والذين كانت وفاتهم في القرن الأول الهجري هو: سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي ولكلِّ واحدٍ منهم أربعة أقوال، يأتي بعدهم: إبراهيم النخعي وله ثلاثة أقوال، يأتي بعده: عروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن ولكلِّ واحدٍ منهما قولين، فيكون مجموع الأقوال الواردة عنهم في هذا البحث: تسعة عشر قولًا.

٧- استخدم التابعون في القرن الأول الهجري ألفاظًا وعباراتٍ متنوِّعة للدلالة على تعديل الراواي، ولم يظهر لهم اصطلاحٌ في الألفاظ الدالة على التعديل، واستخدموا ألفاظًا وعباراتٍ متنوِّعة لتجريح الراوي من أكثرها: كذب وقد استخدموها سبع مرَّات.

٨- من اللافت للنظر في هذا القرن كثرة استخدام كلمة كذب لتجريح الراوي، ويقصدون بها الخطأ بمعنى عدم إصابة الحق، ولا يقصدون بها الكذب الاصطلاحي المحرم، والذي هو تعمُّد الراوي مخالفة الواقع.

٩- ظهور الجرح والتعديل في هذا العصر، يدل على أهميته وضرورته لضبط المنقول، والتأكُّد من ثبوته.

وأخيرًا فهذا جهد المقصر، وما كان فيه من خيرٍ وصواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأٍ أو تقصير فمن نفسي ومن الشيطان، وأبرأ إلى الله من تعمُّد الخطأ.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لكاتبه وقارئه، ولله الحمد أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم.

أهم المصادر والمراجع

١- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما لضياء الدين المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: دار خضر بيروت، الثالثة ١٤٢٠هـ.

٢- الأدب المفرد للبخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الثالثة ١٤٠٩هـ.

٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، نشر: المكتب الإسلامي بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ.

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري، تحقيق: علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٥هـ.

٦- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٥هـ.

٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء، الأولى ١٤١٩هـ.

٨- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لأبي محمد ابن أبي أسامة، تحقيق: حسين أحمد البكري، نشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٩- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي تحقيق: حمدي الدمرداش، تحقيق: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

١٠- تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.
١١- التاريخ الكبير للبخاري، طبعة: دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن.
١٢- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، نشر: دار الفاروق الحديثة القاهرة، الأولى ١٤٢٧هـ.
١٣- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لجمال الدين الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، نشر: دار ابن خزيمة الرياض، الأولى ١٤١٤هـ.
١٤- تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي، طبعة: دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٥ هـ.
١٥- التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة دار اللواء، الأولى ١٤٠٦ هـ.
١٦- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٩هـ.
١٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى ١٤٨٩هـ.
١٨- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد–سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، نشر: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٩هـ.

٢٠- تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، نشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الأولى ١٩٨٥هـ.

٢١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، طبعة الرباط ١٣٨٧ هـ.

٢٢- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، طبعة: دار الفكر، الأولى ١٤١٥هـ.

٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، طبعة: مؤسسة الرسالة، الأولى ١٩٩٢ م.

٢٤- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، تحقيق: علي ناصر الفقيهي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٢٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر: دار النوادر دمشق، الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٦- الثقات لابن حبان، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الأولى ١٣٩٣هـ.

٢٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، طبعة: دار الفكر، الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٨- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، طبعة: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢١ هـ.

٢٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، طبعة: مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ هـ.
٣٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧١ هـ.
٣١- جزء القراءة خلف الإمام للبخاري، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، نشر: المكتبة السلفية، الأولى ١٤٠٠هـ.
٣٢- حلية الأولياء لأبي نعيم، طبعة: دار الكتاب العربي، الرابعة ١٤٠٥هـ.
٣٣- الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ.
٣٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيءٌ من فقهها وفوائدها للألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الأولى ١٤١٥هـ.
٣٥- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، طبعة: دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٦- سنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، طبعة: المكتبة العصرية، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.
٣٧- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي، طبعة: دار الغرب الإسلامي بيروت، تحقيق: بشار عواد معروف ١٤١٩ هـ.
٣٨- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الثالثة ١٤٢٤هـ.
٣٩- السنن الكبرى للنساني، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.

٤٠- سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، طبعة: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الثانية ١٤٠٦هـ.
٤١- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، طبعة: مؤسسة الرسالة، الحادية عشرة ١٤١٧ هـ.
٤٢- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤١٥هـ.
٤٣- صحيح الأدب المفرد للبخاري، تحقيق: الألباني، نشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الرابعة ١٤١٨هـ.
٤٤- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري المطبوع مع فتح الباري لابن حجر، طبعة: دار المطبعة السلفية، نشر: دار الريان للتراث، الثالثة ١٤٠٧ هـ.
٤٥- صحيح الجامع الصغير وزياداته للألباني، نشر: المكتب الإسلامي.
٤٦- صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الأولى ١٤١٧هـ.
٤٧- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الأولى ١٤١٩هـ.
٤٨- صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢٠هـ.
٤٩- صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الأولى ١٤١٩هـ.
٥٠- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج، طبعة: دار الحديث، الأولى ١٤١٢ هـ.

٥١- الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي حلب، الأولى ١٣٩٦هـ.
٥٢- الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، طبعة: دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٤ م.
٥٣- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، طبعة: دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله القاضي، الأولى ١٤٠٦ هـ.
٥٤- ضعيف سنن الترمذي للألباني، توزيع: المكتب الإسلامي بيروت، الأولى ١٤١١هـ.
٥٥- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي، طبعة: مطبعة السنة المحمدية، بدون تاريخ.
٥٦- الطبقات الكبرى للحافظ محمد بن سعد، تحقيق: حمزة النشرتي وآخرون، طبعة: المكتبة القيمة.
٥٧- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد بن عباس، نشر: دار الخاني الرياض، الثانية ١٤٢٢هـ.
٥٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ: ابن حجر العسقلاني، طبعة: دار المطبعة السلفية، نشر: دار الريان للتراث، الثالثة ١٤٠٧هـ.
٥٩- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، طبعة: دار الفكر، الثالثة ١٩٨٨م.
٦٠- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.

٦١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلوني، طبعة: دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٣ م.

٦٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، طبعة: اسطنبول ١٣٦٠ هـ.

٦٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ.

٦٤- مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية، طبعة: مطابع الرياض ١٣٨١ هـ.

٦٥- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١١هـ.

٦٦- المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرح الشيخ: أحمد شاكر، طبعة: دار الحديث، الأولى ١٤١٦ هـ.

٦٧- مسند الشاميين للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٨- مسند علي بن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، نشر: مؤسسة نادر بيروت، الأولى ١٤١٠هـ.

٦٩- مشيخة ابن جماعة لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: موفق بن عبد القادر، نشر: دار العرب الإسلامي بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٠- مصنف عبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي الهند، الثانية ١٤٠٣هـ.

٧١- المعجم الكبير للإمام الطبراني، طبعة: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الثانية ١٤١٥هـ.

٧٢- المعرفة والتاريخ للفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الثانية ١٤٠١هـ.

٧٣- معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: دار الوفاء، الأولى ١٤١٢هـ.

٧٤- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، نشر: دار الوطن للنشر الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.

٧٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي، نشر: دار الريان للتراث.

٧٦- موطأ مالك بن أنس، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: المكتبة العلمية، الثانية بدون تاريخ.

٧٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، طبعة: عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ.

٧٨- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٨ هـ.

٧٩- هدي الساري في مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، طبعة: السلفية، الثالثة ١٤٠٧ هـ.